تأثير مياه نهري دجلة والفرات على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين العراق وتركيا للمدة 2004-2023

The impact of the waters of the Tigris and Euphrates rivers on economic and political relations between Iraq and Turkey for the period 2004-2023

م. م. طاهر كريم صالح حسين

كلية الادارة والاقتصاد –جامعة الفلوجة

taher.kareem@uofallujah.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤/٧/٥ تاريخ قبول النشر ٢٠٢٤/١٠/١٥

الملخص:

يعد موضوع مياه نهري دجلة والفرات من المواضيع المهمة والتي حظيت بإهتمام البلدين الجارين العراق وتركيا لما لهما من تأثير على حياة المواطن وأمنه الغذائي لاسيما بالنسبة للعراق الذي يحصل على مياهه من المنبع في تركيا، والبحث يهدف الى بيان مدى تأثير مياه النهرين المذكورين على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين الجارين لاسيما ما يتعلق بالتبادل التجاري الذي شهد تطورا ملحوظا، فبعد ان كان حجم التبادل التجاري(١،٩٦٥،٥) مليون دولار عام ٢٠٠٤، وصل الى (١٤،٣) مليار دولار عام ٢٠٢٣ وهذا يثبت وبالدليل القاطع عندما تكون الاوضاع مستقرة وتسير بالشكل الصحيح ينعكس بصورة إيجابية على الوضع السياسي والأمني وقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات ابرزها قيام تركيا بإنشاء السدود والمشاريع لخزن المياه على منابع نهري دجلة والفرات أثر وبشكل سلبي على الاراضي الزراعية في العراق بسبب قلة المياه القادمة من المنبع.

يوصي الباحث: على العراق اللجوء إلى التعامل بالمثل وايقاف ضخ لنفط الى تركيا عبر ميناء (جيهان) التركي في حالة عدم ايفاء تركيا بحقوق العراق في مياه النهرين.

الكلمات الافتتاحية: دجلة والفرات، العلاقات الاقتصادية والسياسية، العراق وتركيا.

Abstract:

The issue of the waters of the Tigris and Euphrates rivers is one of the important topics that has received the attention of the two neighboring countries, Iraq and Turkey, because of their impact on the lives of citizens and their food security, especially for Iraq, which obtains its water from the source in Turkey. The research aims to show the extent of the impact of the waters of the two aforementioned rivers on economic and political relations. between the two neighboring countries, especially with regard to trade exchange، which has witnessed remarkable development, After the volume of trade exchange was (1,965.5) million dollars in 2004, it reached (14.3) billion dollars in 2023, and this proves with conclusive evidence that when conditions are stable and proceeding in the correct manner, it

reflects positively on the political and security situation. The research has found a number among the most notable conclusions:

Türkiye's construction of dams and projects to store water at the headwaters of the Tigris and Euphrates rivers has had a negative impact on agricultural lands in Iraq due to the lack of water coming from the source.

The researchers recommend: Iraq should resort to reciprocity and stop pumping oil to Turkey through the Turkish port of Ceyhan, in the event that Turkey does not fulfill Iraq's rights to the waters of the two rivers.

Key words: Tigris and Euphrates, economic and political relations, Iraq and Turkey.

المقدمة

تعد مشكلة المياه واحدة من اهم المشكلات التي تواجه العديد من دول العالم لاسيما المتشاطئة وقد تفاقمت هذه المشكلة مع مرور الزمن لاسيما مع التطور الحاصل الذي يشهده العالم اليوم، فضلا عن الزيادة المضطردة في حجم السكان والتي على أثرها ازدادت حاجة الانسان الى المياه العذبة، ناهيك عن حاجه الاراضي الزراعية وغيرها لهذا المورد الذي ارتبط بالأمن الغذائي للإنسان، وفيما يتعلق بمشكله المياه بين العراق وتركيا فان جذور هذه المشكلة تعود الى العشرينيات من القرن الماضي وتزداد مع اي تحرك غير قانوني من قبل الجانب التركي والمتعلق باستغلال مياه نهري دجله والفرات لصالحها فقط دون مراعاة لحقوق الاخرين، وذلك من خلال اقامة المشاريع والسدود دون أي إعتبار للجانب العراقي على إعتبار أن هذين النهرين ينبعان من الاراضي التركية وليسا نهرين دوليين ضاربة بذلك كل المواثيق والمعاهدات والقوانين المتعلقة بهذا الموضوع، وهذا الاجراء انعكس في بعض الاحيان بصورة سلبية على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدولتين الجارتين اللذان يرتبطان بعلاقة طويلة تمتد الى عشرات السنين اي منذ زمن الدولة العثمانية. التي كان العراق تحت سيطرتها ان ذاك.

مشكلة البحث: يعد موضوع المياه من المواضيع المهمة والأساسية التي حظيت باهتمام الكتاب واصبحت مشكلة المياه واحدة من اهم المشكلات التي تواجه العالم اليوم مرتبطة بموضوع الامن الغذائي لا سيما في العراق الذي يعد واحداً من الدول التي تعاني من نقص شديد بكمية المياه التي تصل الى انهاره (دجله والفرات) من الاراضي التركية وهو ما انعكس بصورة سلبية على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين بل وصل الامر الى استخدام الجارة الشمالية (تركيا) هذا الموضوع كوسيلة ضغط على العراق من أجل الحصول على تنازلات وامتيازات لاسيما ما يتعلق بتدفق النفط الواصل عبر أراضيها وتصريف منتجاتها من السلع والخدمات، وعليه فيمكن صياغة مشكله البحث وفقا للتساؤلات التالية:

١. هل لمشكلة مياه نهري دجلة والفرات تأثير على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين؟
٢. هل هذا التأثير سلبيا ام ايجابيا على العلاقات بين العراق وتركيا؟
٣. وهل سيكون له تأثير مستقبلي عبى تلك العلاقات؟

اهمية البحث: تأتي أهمية البحث من العنوان الذي يحمله وهو ما يتعلق بتأثير انسياب مياه نهري دجلة والفرات على مستقبل العلاقات الاقتصادية والسياسية بين العراق وتركيا، وهو ما دعا المسؤولين في البلدين الى عقد العديد من اللقاءات من أجل الوصول الى حل يرضي الطرفين وان يضمن للعراق حقه في مياه النهرين المذكورين.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان تأثير مياه نهري دجلة والفرات اللذان ينبعان من الاراضي التركية على مستقبل علاقات اقتصاديه السياسية بين العراق وتركيا في حال امتناع الجارة الشمالية (التركية) عن تزويد العراق بحصته من مياه النهرين المذكورين وفقا لما نصت عليه المعاهدات والمواثيق المتعلقة بموضوع المياه الدولية.

فرضية البحث: يستند البحث على فرضية مفادها (إن لمياه دجلة والفرات تأثيرا واضحا على مستقبل العلاقات الاقتصادية والسياسية بين العراق وتركيا حاضرا ومستقبلا).

منهج البحث: اعتمد البحث عن المنهج الوصفي –التحليلي باعتباره أحد اساليب البحث العلمي المعتمدة في كتابة البحوث العلمية بالاعتماد على العديد من المنشورات والمصادر والبحوث والرسائل والأطاريح المتعلقة بهذا الموضوع.

المحور الأول: واقع نهري دجلة الفرات في العراق (نبذة مختصرة)

يعد نهري دجلة والفرات من الانهار الرئيسية في العراق وينبعان من الاراضي التركية ويمران بالأراضي السورية قبل دخولهما العراق ويقع منبعيهما على بعد (٨٠ كيلو متر) من بعضهما وسيتم التطرق خلال هذه الفقرة الى هذين النهرين بشكل موجز لما لهما من دور في التأثير في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين العراق وتركيا وكالاتي:

١. نهر دجلة: ينبع نهر دجلة من جبال طوروس تحديدا من المرتفعات التي تقع جنوب شرق تركيا ويعد أحد الأنهار المهمة في العراق ويتكون من منبعين هما: –

الاول– المنبع الغربي الذي يسمى **(بدجلة الغربي)** والذي يبدا من بحيرة كولجك بالقرب من منطقة ديار بكر على ارتفاع يتراوح بين **(١٠٠٠–٢٠٠٠)** وترتبط به خمسة روافد رئيسية والتي تبدأ من شمال نهر الخابور والزاب الكبير والزاب الصغير ونهر العظيم ونهر ديالى ويبلغ طوله**(١٧١٨م)**، وقد يصل تصريفه السنوي الى **(١٩ مليار متر مكعب)** سنويا.

الثاني– المنبع الشرقي ويسمى **(بوتان صو)** وينبع من الجبال الواقعة جنوب بحيرة (وانم) التي يصل ارتفاعها تقريبا **(٣٥٠٠ متر مكعب)** فوق مستوى سطح البحر[١]

٢. نهر الفرات: ينبع نهر الفرات ايضا من الاراضي التركية شمال منطقه أرخروم التي يزيد ارتفاعها عن (٣٠٠٠م) فوق مستوى سطح البحر وتبلغ طاقته التخزينية أكثر من(٣٠) مليار متر مكعب بينما يبلغ طوله(٢٧٨١) كم ويتألف من نهرين في اسيا الصغرى هو مراد صو، (اي ماء المراد) شرقا وقره صو (اي الماء الاسود) بينما يتراوح عرضه بين (٢٠٠) الى أكثر من (٢٠٠٠ متر) عند المصب وقد أطلقت تسميه الفرات على هذا النهر لكون ماءه عذباً (٢).

المحور الثاني: الجذور التاريخية لمشكله المياه بين العراق وتركيا وتحولاتها

تعود جذور مشكلة المياه بين العراق وتركيا الى العشرينيات من القرن الماضي اذ شهد عام (١٩٢٠) توقيع اول اتفاقية بين العراق وتركيا **(ثنائية)** وبين العراق وتركيا وسوريا **(ثلاثية)** وفقا للمعايير الدولية المتبعة بهذا الخصوص، وفي عام **(١٩٢٣)** تم التوقيع على معاهدة لوزان بين تركيا ودول الحلفاء والتي تضمنت نصا خاصا بموضوع مياه نهري **(دجلة والفرات)** إذ جاء في المادة**(١٠٩)** من هذه الاتفاقية إنه لا يحق لأي دولة من الدول الثلاثة **(العراق وتركيا وسوريا)** إقامة سد أو خزان أو تغيير مجرى الانهر دون ان تعقد جلسة مشتركة مع الدول الثلاثة.

وفي عام (١٩٤٦)، وقع العراق وتركيا على البروتوكول رقم**(١)** الخاص بتنظيم مياه نهري دجلة والفرات اللذان ترفض تركيا اعتبارهما نهرين دوليين، وفي عام (١٩٦٢)،جرت اولى المفاوضات بين العراق وتركيا رفضت في حينها تركيا الاعتراف بنهري دجله والفرات نهرين دوليين كما ذكرنا وهي بذلك تكون قد خالفت المادة **(د)** من مبادئ هلسنكي لعام **(١٩٦٦)** باعتبار نهر الفرات نهرا دوليا، بل اعتبرته نهرا عابرا للحدود الدولية أما في عام **(١٩٧٨)** فقد تم التوقيع على بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني على أثر قيام الجارة الشمالية تركيا بإنشاء سد **(كيبان)** على نهر الفرات والذي أوجد مشكلة كبيرة آنذاك، عند مطلع التسعينيات من القرن الماضي عادة المشكلة بالظهور من جديد على أثر قيام تركيا بانشاء سد**(اتاتورك)** ولذي خلق وراءه نقصا شديدا في المياه القادمة الى العراق[٣] وفي عام **(٢٠١٨)** تكرر ذات المشهد ولكن هذه المرة عقب قيام تركيا بإنجاز سد**(اليسو)** الذي تبلغ كمية المياه الواردة اليه **(٦,١)** مليار متر مكعب لعام٢٠٢١ ومشروعها المعروف الكاب (GAP) والمتضمن اقامة **(٢٢)** سدا و **(١٩)** محطة توليد كهرومائية اجل استصلاح **(١,٩)** مليون هكتار من نهري دجلة والفرات وهذا الاجراء الذي اقدمت عليه تركيا ولد مشكلة اضافيه للعراق على وجه الخصوص بسبب النقص الحاصل في مياه نهري دجلة والفرات من جراء ما أقدمت عليه تركيا من عمل مخالف لكل القوانين والمعاهدات والبروتوكولات التي عقدت بين البلدين بهذا الخصوص.

المحور الثالث: الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدت بين العراق وتركيا بشأن مياه نهري دجله والفرات

حظي موضوع المياه باهتمام دول العالم والمنظمات الدولية بكافة مسمياتها انطلاقا من اهميه هذا المورد في حياة الامم وشعوب العالم، سواء المتقدمة ام النامية، لا سيما ما يتعلق بتدني مستويات هذا المورد الحيوي في عدد من دول العالم لا سيما العراق باعتباره جزء من هذه المنظومة الدولية واحد البلدان المتضررة من جراء النقص الحاصل في هذا المورد ومن اجل ذلك عقدت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات من اجل تنظيم المياه المذكورة لا سيما ما يتعلق بنهري دجله والفرات ومن أهم هذه الاتفاقيات ما يلي:

اولاً: الاتفاقية الثنائية: –هذه الفقرة نضمنت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات بين الاطراف المعينة التي يحفل بها الجانب القانوني والموقعة بين البلدين **(العراق وتركيا)** والمتعلقة بمياه نهري دجلة والفرات ولعل من أبرز هذه الاتفاقيات والمعاهدات في هذا المجال هي:

١. **معاهده باريس عام ١٩٢٠ م:** وهي المعاهدة التي عقدت بين فرنسا وبريطانيا بصفتهما دولتي الانتداب على العراق وسوريا آنذاك، وفي هذه المعاهدة تعهدت فرنسا بتنظيم الري في سوريا التي يمر بها نهري **(دجلة والفرات)** وصولا الى العراق الواقعة تحت الانتداب البريطاني. **(وثيقة معاهدة باريس ١٩٢٠ المادة الثالثة).**

٢. **معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ م:** وهذه المعاهدة وقعت بين دول الحلفاء وتركيا والتي تضمنت مادة خاصه بمياه نهري دجله والفرات والتي تنص على ما يلي:

(عند غياب الاحكام المخالفة يجب عقد إتفاق بين الدول المعنية من أجل المحافظة على الحقوق المكتسبة لكل الاطراف لا سيما عندما اعتمد النظام المائي في دولة ما الاعمال المنفذة في اقليم دوله اخرى).

٣. **معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦ م:** عقدت هذه المعاهدة بين البلدين الجارين من أجل تنظيم انتفاع العراق وتركيا من مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما وقد اكدت هذه المعاهدة على حق العراق في انشاء السدود والخزانات التي تؤمن انسياب المياه الى اراضيه بشكل طبيعي فضلا عن السيطرة على الفيضانات التي تحصل في الاراضي العراقية أو التركية على ان لا يتحمل العراق تكاليف انشائها لوحده.

ثانياً: المفاوضات الثلاثية: عقدت العديد من المفاوضات الثلاثية بين كل من العراق وتركيا وسوريا لمدة من عام **(١٩٦٢_ ١٩٧١)** إذ جرت هذه المفاوضات بين الدول الثلاثة المتشاطئة في نهري دجله والفرات من أجل التوصل الى اتفاق يضمن حق العراق وسوريا في مياه النهرين المذكورين غير ان هذه **المفاوضات** لم تتوصل الى اتفاق مشترك حول مياه النهرين المذكورين ولعل من أبرز هذه المفاوضات ما يلي:

١. المفاوضات بين العراق وسوريا للمدة **١٩٦٢_ ١٩٧٤.**

٢. المفاوضات بين تركيا وسوريا للمدة **١٩٦٢_ ١٩٧١.**

٣. المفاوضات بين الدول الثلاثة العراق وتركيا وسوريا للمدة **١٩٦٥_ ١٩٧١.**

٤. بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا عام ١٩٧١.

فضلا عن ذلك تم التوقيع على عقد اجتماع اللجنة العراقية التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني لعام **(١٩٨٠)**، وقد وقع هذا المحضر في العاصمة التركية ثم انظمت سوريا الى هذا المحضر عام **(١٩٨٣)**، وقد اختص بقضية المياه الإقليمية لا سيما ما يتعلق بموضوع نهري دجلة والفرات وهو ما تضمنه الفصل الخامس من المذكرة المذكورة ناهيك عن الاتفاقية التي وقعت بين العراق وسوريا عام **١٩٩٠** والتي حددت خلالها حصة العراق من مياه نهر الفرات وبنسبه **(٥٨%)** من المياه القادمة من الاراضي التركية _ السورية بينما بلغت حصه تركيا **(٤٢%)** من المياه المذكورة[٤].

وعليه يمكن القول ان هذه الاتفاقيات والمعاهدات سواء الثنائية أو الثلاثية والمتعلقة بتنظيم العلاقات بين العراق ودول الجوار **(تركيا وسوريا)** لا سيما ما يتعلق بموضوع مياه نهري دجلة والفرات، تعطي صورة واضحة عما كان يجري على أرض الواقع اذ ترى تركيا إن لها الحق بامتلاك مياه النهرين المذكورين لكونهما ينبعان من أراضيها ولا يوجد نص قانوني يجبرها عن التخلي عن هاذين النهرين بينما يسعى العراق وسوريا وبكل الطرق والوسائل من أجل الحصول الى حقهما القانوني في مياه النهرين المذكورين.

المحور الرابع: تأثير مياه نهري دجلة والفرات على العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا.

تؤدي العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة دورا مهما في توطيد العديد من العلاقات لاسيما السياسية والثقافية والفنية وغيرها انطلاقا من حاجه تلك الدول الى بعضها وفيما يتعلق الأمر بالعراق بإعتباره جزءا من هذه الدول فانه يرتبط بالجارة الشمالية **(تركيا)** بعلاقات اقتصادية منذ ايام الدولة العثمانية وصولا الى يومنا هذا، على الرغم من ان تلك العلاقات شهدت حالات من الشد والجذب بين الحين والاخر وحصلت خلال هذه المسيرة الطويلة من العلاقات العديد من المشكلات وتأتي في مقدمتها مشكلة المياه التي يعدها العراق المشكلة الاساسية في توطيد علاقاته مع تركيا، والتي تحاول بين مدة واخرى استغلال هذا الموضوع من اجل تحقيق بعض المكاسب والتنازلات كما ذكرنا في مواضيع اخرى ضمن هذا البحث، إذ تعد مشكلة المياه من المشكلات القائمة والى الان نتيجة إمتناع تركيا عن الاعتراف بحق العراق في مياه نهري دجله والفرات اذ قامت تركيا بوضع الخطط اللازمة من اجل استغلال مياه نهر الفرات تحديدا دون مراعاه لحقوق العراق المكتسبة في مياه النهر المذكور[٥]

وعلى الرغم من ذلك الا ان العلاقات الاقتصادية شهدت تطورا واضحا بعد عام **(٢٠٠٣)** لاسيما ما يتعلق بالتبادل التجاري بين البلدين والذي يعد الوجه المشرق لهذه العلاقات، اذ شكلت العلاقات التجارية نمطا مهما من العلاقات الاقتصادية بين البلدين الجارين اللذان يرتبطان بحدود مشتركه تمتد على مسافة **(٣٨٤)** كم وهو ما انعكس بشكل ايجابي على تقوية العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا لاسيما في المجال التجاري الذي تهيئة له سبل النجاح من طرق ومواصلات وخطوط نقل متطورة ومنافذ حدودية، فضلا عن القرب من الاسواق إذ اصبحت الاسواق العراقية تضم مختلف البضائع ذات المنشأ التركي والذي تتناسب مع إمكانية وقدرة المستهلك العراقي الشرائية، وبالمقابل استفادت تركيا من وجود العراق بجانبها لاسيما بما يتعلق بمرور خط النفط العراقي القادم من حقول نفط كركوك عبر أراضيها باتجاه ميناء جيهان التركي وصولا الى البحر الابيض المتوسط، ومن ثم وصولا الى اوروبا إذ تحصل تركيا على عوائد ماليه تقدر بحدود(٤٠٠) مليون دولار سنويا اي بواقع**(٣٥٪)** من سعر كل برميل نفط عراقي يتم تصديره عبر الميناء المذكور[٦].

بحسب الاتفاقية التي وقعت بين البلدين عام (١٩٨٣)، ولذلك يحاول الاتراك بكل الطرق والوسائل تطوير علاقاتها الاقتصادية مع العراق انطلاقا من مبدأ الفائدة اذ تتدفق يوميا عبر الحدود المشتركة بين البلدين بحدود(١٥٠٠) شاحنة محملة بمختلف البضائع التركية متجهه نحو العراق، فضلا عن ذلك ان هناك(٧٠٠) شركة تركية تعمل في العراق وهو ما دفع بالبلدين الى تشكيل مجلس التعاون الاستراتيجي عام ٢٠٠٨ والذي عقدت بموجبه(٤٨) اتفاقية وبمختلف المجالات الاقتصادية[٧].لاسيما ما يتعلق بحجم التبادل التجاري الذي شهد تطورا ملحوظا بعد عام (٢٠٠٣).

والجدول (١) يبين حجم التبادل التجاري بين البلدين للمده (٢٠٠٤-٢٠٢٣)

السنوات	صادرات العراق الى تركيا	استيرادات العراق من تركيا	حجم التبادل التجاري	موقف الميزان التجاري (فائض، عجز)
٢٠٠٤	١٤٥،٥٧٥	١,٨٢٠	١,٩٦٥,٥	- ١،٦٤٧،٤
٢٠٠٥	٦٦،٤٣٨	٢,٧٥٠	٢,٨١٦,٤	- ٢،٦٨٣،٦
٢٠٠٦	١٢١،٧٤٤	٢,٥٨٩	٢,٧١٠,٧	- ٢،٤٦٧،٣
٢٠٠٧	١١٨،٧٠٢	٢,٨٤٤	٢,٩٦٢,٧	- ٢،٧٢٥،٣
٢٠٠٨	١٣٣,٠٥٦	٣,٩١٦	٤,٠٤٩,٥	- ٣،٧٨٢،٩
٢٠٠٩	١٢٠،٥٥٨	٥,١٢٣	٥,٢٤٣,٥	- ٥،٠٠٢،٥
٢٠١٠	١٥٣،٤٧٥	٦,٠٣٦	٦,١٨٩,٤	- ٥،٨٨٢،٦
٢٠١١	٨٦،٧٥٣	٨,٣١٠	٨،٣٩،٧	- ٨،٢٢٣،٣
٢٠١٢	١٤٩،٣٢٧	١٠,٨٨٢	١٠،٩٧١،٣	- ١٠،٦٧٢،٧
٢٠١٣	١٤٥،٦٨٤	١١,٩٤٨	١٢،٠٩٣،٦	- ١١،٨٠٢،٤
٢٠١٤	٢٦٨،٥٤٤	١٠,٨٨٧	١،١٥٥،٥	- ١٠،٦٨١،٥
٢٠١٥	٢٩٦,٥٠٥	٨,٥٤٩	٨،٨٤٥،٥	- ٨،٢٥٢،٥
٢٠١٦	٨٣٦,٢٩٧	٧,٦٣٦	٨،٤٧٢،٢	- ٦،٧٩٩،٨
٢٠١٧	١,٥٢٧,٥٧	٩,٠٥٢	١٠،٥٨١،٥	- ٧،٥٢٦،٣
٢٠١٨	١,٤٢٠,٤٣	٨,٣٤٦	٩،٦٩٨،٥	- ٦،٩٢٦،٠
٢٠١٩	٢,٥١٧,٥	٨,٩٩٧	١١،٥١٤،٥	- ٦,٤٧٩،٥
٢٠٢٠	٨,١٠٣,٥	٨,٠٧٧	٨،٠٥٨،١	- ٠،٠٢٦
٢٠٢١	١,٤٤٢,٠	١٠,٠٠٣	١٤،٤٣٠،٠	- ٨،٠٦٨،٨
٢٠٢٢	١,٢٠٠٠	١٤,٠٠٠	١٥،٢	- ١٢،٨٠٣٠
٢٠٢٣	١,٥٠٠٠	١٢,٨٠٠٠	١٤،٣	- ١١،٣

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على معهد الاحصاء التركي بيانات متفرقة للأعوام (٢٠٠٤ – ٢٠٢٤)

الشكل البياني (١)

حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣) (مليار دولار)

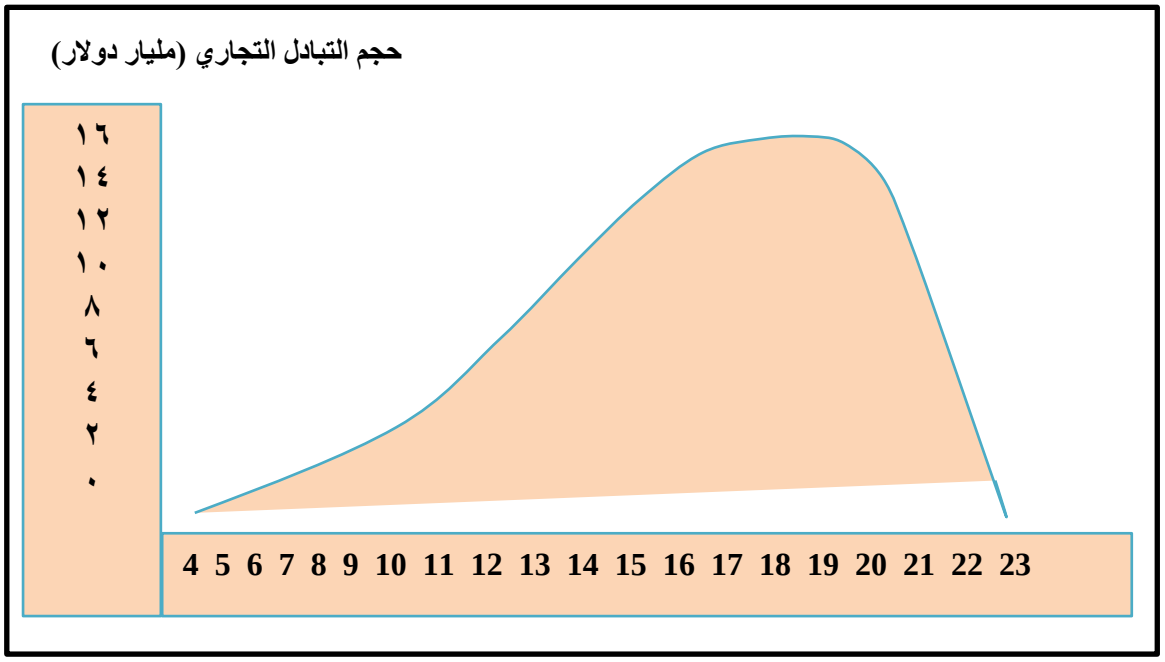

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بينات الجدول رقم (١)

نلاحظ من خلال الجدول (١) ان حجم الصادرات العراقية الى تركيا كانت ضعيفة للغاية اذ بلغت (١٤٥،٥٧٥) مليون دولار عام (٢٠٠٤)، بينما بلغت استيرادات العراق من تركيا ما قيمته (١،٨٢٠) مليار دولار للعام نفسه، ومع مرور الأعوام شهد حجم التبادل التجاري بين البلدين تطورا واضحا اذ بلغ (٦،١٨٩،٤) مليار دولار عام (٢٠١٠)، وبعد مرور ثلاثة اعوام وصل حجم التبادل في عام (٢٠١٣)،بينما ارتفعت صادرات تركيا من العراق لتصل الى (١،٥٢٧،٥٧) عام (٢٠١٧) ثم وصلت الى (٨،١٠٣،٥) مليار دولار عام(٢٠٢٠)، بينما وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين الى (١٤،٣) مليار دولار عام (٢٠٢٣)،مع طموح مستقبلي لا يصال حجم التبادل التجاري الى (٣٠،٠) مليار دولار عام (٢٠٣٠)،والشيء اللافت للنظر بان الميزان التجاري يجري لصالح تركيا وبنسبة اكثر من(٩٠ %) طوال مدة البحث وهذا يدل على ان العراق بلد مستورد للسلع ومصدر للنفط فقط.

المحور الخامس: تأثير نهري دجله والفرات على العلاقات السياسية بين العراق وتركيا.

يعد موضوع المياه من المواضيع المهمة التي تصدرت المشهد السياسي في كثير من دول العالم انطلاقا من الاهمية التي يحظى بها هذا المورد الذي يرتبط بصورة مباشرة في حياة الانسان على وجه الخصوص وفيما يتعلق بموضوع تأثير نهري دجلة والفرات على العلاقات السياسية بين العراق وتركيا فبكل تأكيد ان هذا الموضوع يعد من المواضيع التي شغلت اهتمام

البلدين لاسيما العراق الذي اصبح البلد المتضرر الاول من جراء السياسة التي تتبعها تركيا ما يتعلق بموضوع مياه النهرين المذكورين اذ تلجأ تركيا الى استخدام سياسة الربط بين الملفات الاقتصادية والسياسية من جهة وبين سياسة المياه لنهري دجلة والفرات من جهة اخرى وهذه السياسة بحد ذاتها وسيله ابتزاز تلجا اليها تركيا بين الحين والاخر من اجل الضغط على الجانب العراقي، فضلا عن ذلك هنالك ضغوطات اخرى تلجا تركيا الى استخدامها منها وجود حزب العمال الكردستاني(P.K.K) على الاراضي العراقية فشكلت هذه القضية المحور الرئيسي في العلاقات العراقية_ التركية اذ عدت هذه المشكلة عاملا محفزا لتطوير هذه العلاقات لتكون هذه القضية والتي ليس لها مساس مباشر بمصير ومستقبل العلاقات بين البلدين الجارين فحسب وانما ايضا تشمل سوريا وايران[٨]

لان تواجد هذا الحزب على الاراضي العراقية والتي يتخذها نقطة انطلاق لتنفيذ عمليات عسكريه ضد الجيش التركي بحسب المصادر التركية يعد خرقا للعلاقات بين البلدين، فضلا عن ذلك تتهم تركيا الادارة الكردية في شمال العراق بتقديم المساعدات والدعم للحزب المذكور، كما تطالب تركيا بعدم قيام العراق بتنفيذ مشاريع لخزن المياه في بعض البحيرات والسدود كبحيرات الثرثار والحبانية وغيرها وقد عد العراق ذلك تدخلا في سياسته الاقليمية وان تنفيذ المشاريع داخل العراق يعد شئنا داخليا ولا يجوز المساومة عليه وهذا الاجراء ينسجم مع ما اقرته لجنه القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في **(١٧/ /٦/ ١٩٩٤)**، المادة الخامسة التي تنص على: حق دول المجرى المائي بان تنتفع من المجرى المائي الدولي بطريقه منصفة ومعقولة ويتوجب عليها التعاون في حمايته وتنميته[٩] فضلا عن ذلك وبحسب ما تصرح به الحكومة التركية بان هنالك أكثر من **(٣٦)** مركزا تجاريا (فنادق/ شركات/ حملات تجاريه الخ.....) موجودة على الاراضي العراقية لاسيما في المحافظات الشمالية وبغداد تقدم الدعم المالي لحزب العمال الكردستاني التركي للقيام بنشاطات عسكريه ضد القوات التركية القريبة من الحدود العراقية ناهيك عما تقوم به تركيا من جهة اخرى بمراقبة مدى التوجهات الانفصالية لدى الادارة الكردية في شمال العراق وهو ما يشجع بالمقابل أكراد تركيا بالمطالبة بالانفصال في المستقبل كما ان قضية **(تركمان كركوك)** هي الاخرى تعد من القضايا الشائكة بالنسبة لتركيا فيما يتعلق بموضوع علاقتها مع العراق[١٠]

وعليه يمكن القول: ان كل هذه القضايا تشجع المسؤولين الاتراك على اتخاذ مواقف بشأن حجز مياه نهري دجلة والفرات عن العراق واستخدامها كسلاح من أجل حسم الملفات السياسية العالقة مع العراق وهذا الكلام يتطابق مع فرضية البحث ان مياه نهري دجلة والفرات لهما تأثير على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين حاضرا ومستقبلا.

الخاتمة والاستنتاجات: -

ان موضوع المياه من اهم مواضيع ديمومة الحياة في العالم وقد نالت اهتمام دولي مستمر، ونظمت باتفاقيات لأنها تتسم بمنبع ومصب وعابره للحدود الجغرافية

ان نهري دجلة والفرات يشكلان اهمية استراتيجية تمس الامن القومي لكلا البلدين العراق وتركيا، واعتبره النهران من ملفات الضغط على الجانب العراقي، فأصبح النهران يشكلان خارطة الحروب على المياه بين البلدين. وسلاح لحسم الملفات العالقة بين البلدين.

توصل البحث الى العديد من الاستنتاجات لعل من أبرزها ما يلي:

١. تم اثبات فرضية البحث بان لموضوع مياه نهري دجلة والفرات تأثيرا سلبيا على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين العراق وتركيا وقد ظهر ذلك واضحا من خلال محاولة تركيا استغلال هذا الموضوع كوسيلة للضغط وابتزاز للعراق.

٢. عدم التزام تركيا بالقوانين والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمياه واعتبرت مياه نهري دجله والفرات مياه تركيه لانهما ينبعان من الاراضي التركية ولا يحق لاحد مشاركة تركيا بهذا المورد شأنه شان النفط في بعض الدول.

٣. ان قيام تركيا بإنشاء السدود والمشاريع لخزن مياه على منابع نهري دجلة والفرات أثر وبشكل سلبي على سقي الاراضي في العراق بسبب قلة المياه القادمة من المنبع (تركيا) الى العراق.

٤. تم التعرف على طبيعة مشكله المياه بين العراق وتركيا والاسباب التي تقف ورائها من أجل تحقيق مكاسب وامتيازات على حساب العراق.

٥. إن اي تحسن في العلاقات السياسية والامنية ينعكس بصوره ايجابية على العلاقات الاقتصادية لاسيما على حجم التبادل التجاري إذ ارتفع من (١,٩٦٥) مليار دولار عام ٢٠٠٤ الى (١٤,٣) مليار دولار عام ٢٠٢٣.

التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

١. ضرورة التحرك على كافة المستويات من أجل اقناع تركيا بحق العراق بمياه نهري (دجله والفرات) وفق القوانين والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمياه

٢. على العراق اللجوء الى التعامل بالمثل وايقاف ضخ النفط الى تركيا عبر ميناء (جيهان) التركي.

٣. منع استيراد البضائع من السلع والخدمات التركية قدر المستطاع وايجاد بديل قادر على تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات حتى تستجيب تركيا للمطلب العراقي.

٤. ضرورة التقنين من استخدام المياه في المجال الزراعي وعدم الهدر في الموارد المائية وذلك من خلال استخدام الانظمة الحديثة في مجال السقي.

٥. لابد من اللجوء الى بناء الخزانات والسدود في كل المحافظات العراقية لا سيما الشمالية منها من اجل الاستفادة من مياه الامطار الساقطة في فصل الشتاء.

الهوامش

(١) صبحي أحمد زهير، (٢٠٠٧) النهر الدولي، المفهوم والواقع في بعض انهار المشرق العربي، سلسلة اطروحات الدكتوراه ،٢٦٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ص ٢٧٢-٢٧٥.

(٢) حسن أحمد الراوي، (١٩٧٥) شحة المياه في نهر الفرات، وقائع ندوة الزراعيين العراقيين ص ١١٢.

(٣) عبد المنعم هادي علي (٢٠١٧) سد اليسو وتأثيره على الوادي المائي الداخل للعراق، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية العدد (٣٢) ص ٤٥٣.

(٤) داليا اسماعيل محمد، (٢٠٠٦) المياه والعلاقات الدولية، دراسة في إثر أزمة المياه على طبيعة العلاقات السورية-التركية، القاهرة مكتبة مدبولي ص ٣٩.

(٥) اسامة جياد مصلح (١٩٩٧)، معادلة المياه بالنفط في العلاقات الاقتصادية العراقية التركيبة، بغداد، مجلة دراسات الشرق الاوسط، مركز ابحاث الجامعة المستنصرية ص١٩٤.

(٦) احمد جاسم أبراهيم الشمري، (٢٠٢٠) سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الاقليمي العربي (سوريا والعراق) مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد ١ العدد ٢ لسنة ٢٠٢٠ ص ٣٥.

(٧) مصطفى جاسم حسين (٢٠١٢) الدور الاقليمي التركي للمدة من (٢٠٠٢-٢٠١٠) المجلة السياسية والدولية العدد (٢٠) لسنة ٢٠٠٧ الجامعة المستنصرية-بغداد ص ٥.

(٨) فليب روبنسن، (١٩٩٣) تركيا والشرق الاوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، الطبعة العربية الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع والابحاث.

(٩) احمد نوري النعيمي، (٢٠١٧)، العلاقات العربية. التركية(٢٠١٦,١٩٤٥) الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان. الاردن.

(١٠) سعد المشهداني (٢٠١١) قضية كركوك في سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق، ندوة مستقبل العلاقات العراقية – التركية في ضوء فوز حزب العدالة والتنمية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية. بغداد.

المصادر

١) صبحي أحمد زهير، (٢٠٠٧) النهر الدولي، المفهوم والواقع في بعض انهار المشرق العربي، سلسلة اطروحات الدكتوراه،٢٦٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ص ٢٧٢-٢٧٥

٢) حسن أحمد الراوي، (١٩٧٥) شحة المياه في نهر الفرات، وقائع ندوة الزراعيين العراقيين ص ١١٢

٣) عبد المنعم هادي علي (٢٠١٧) سد اليسو وتأثيره على الوادي المائي الداخل للعراق، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية العدد (٣٢) ص ٤٥٣

٤) وثيقة معاهدة باريس ١٩٢٠ المادة الثالثة

٥) داليا اسماعيل محمد، (٢٠٠٦) المياه والعلاقات الدولية، دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة العلاقات السورية-التركية، القاهرة مكتبة مدبولي ص ٣٩

٦) اسامة جياد مصلح (١٩٩٧)، معادلة المياه بالنفط في العلاقات الاقتصادية العراقية التركيبة، بغداد، مجلة دراسات الشرق الاوسط، مركز ابحاث الجامعة المستنصرية ص ١٩٤

٧) احمد جاسم أبراهيم الشمري، (٢٠٢٠) سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الاقليمي العربي (سوريا والعراق) مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد ١ العدد ٢ لسنة ٢٠٢٠ ص ٣٥

٨) فليب روبنسن، (١٩٩٣) تركيا والشرق الاوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، الطبعة العربية الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع والابحاث.

٩) سعد المشهداني (٢٠١١) قضية كركوك في سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق، ندوة مستقبل العلاقات العراقية -التركية في ضوء فوز حزب العدالة والتنمية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية. بغداد.

١٠) احمد نوري النعيمي، (٢٠١٧)، العلاقات العربية. التركية(٢٠١٦,١٩٤٥) الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان. الاردن.